الباب السادس
مستقبل العلاقات الصينية الأفريقية

وضع العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا

الصين وأفريقيا شريكا تعاون متكاملان ويحققان مصالح وفوائد مشتركة وظلت الحكومة الصينية تدعو دائماً إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، والاهتمام بالنتائج الفعلية، تنويع الأشكال، والتنمية المشتركة بعد دخولنا القرن الجديد، وبفضل دفع منتدى التعاون الصيني الأفريقي، يتطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا تطوراً متسارعاً ومتواصلاً على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والربح المشترك.

تطور علاقات الصداقة الصينية الأفريقية

صادف عام ٢٠٠٦ الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وبعض الدول الأفريقية، فأقيمت نشاطات التبادل الودي الثنائي واحدا تلو الآخر في بداية عام ٢٠٠٦، أصدرت حكومة الصين وثيقة سياسة الصين تجاه أفريقيا طارحة إقامة شراكة استراتيجية صينية أفريقية علي نمط جديد؛ وفي نفس العام زار رئيس الصين هو جين تاو ورئيس مجلس الدولة ون جيا باو وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وو قوان تشنج ١٤ بلداً أفريقيا على التوالي، وزار رؤساء ١٢ بلداً أفريقيا الصين؛ في نوفمبر

من العام نفسه،وأقيمت ندوة التعاون الصيني الأفريقي في بكين، وأصبحت معلماً جديداً في تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية وتتعمق الصداقة الصينية الأفريقية التقليدية باستمرار، الأمر الذي يدفع بقوة نحو توسيع التعاون العملي والتنمية المشتركة بين الصين وأفريقيا.

ووقعت الصين اتفاقيات تجارية مع ٤١ بلداً أفريقياً، واتفاقيات ثنائية لدفع وحماية الاستثمار مع ٢٩ بلداً، واتفاقيات لتجنب الإزدواج الضري والوقاية من التهرب الضريبي مع ٩ بلدان، بينما تتقدم الترتيبات لتوقيع اتفاقات مماثلة مع دول أخرى الأمر الذي سيهيئ بيئة سياسية وقانونية أفضل للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا.

عند إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر عام ١٩٥٦ كانت قيمة التبادل التجاري بين الصين وكل أفريقيا ١٢ مليون دولار أمريكي فقط وشهدت التجارة بين الصين وأفريقيا نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، وتجاوزت قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٠٠، وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من ٣٠% في السنوات الخمس الماضية وفي عام ٢٠٠٦، بلغت هذه القيمة ٥ر٥٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٠% عن الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى أفريقيا ٧ر٢٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٣%، وقيمة الواردات من أفريقيا ٨ر٢٨ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٣٧% ومع التنمية الاقتصادية الصينية المتسارعة، تتحلى البضائع

الصينية بالنوعية الجيدة والأسعار الرخيصة، مما جعلها مناسبة لحاجة المستهلكين الأفارقة، وأحدثت وفرة في السوق الأفريقية، وخفضت حجم انفاق المستهلكين، وكبحت التضخم المالي، فحققت خيراً حقيقياً لأبناء أفريقيا، ولقيت ترحيبا منهم وتتميز البضائع الأفريقية بخصائصها ، وعليها إقبال كبير في السوق الصيني، وبدأ المستهلكون الصينيون يتعرفون عليها أكثر فأكثر وتدريجياً.

ومن أجل مساعدة الدول الأفريقية علي تنمية اقتصادها، وفي ظل العجز التجاري القائم لا تزال الصين تتمسك بزيادة الواردات من أفريقيا وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، نفذت الصين سياسة اعفاء منتجات تنتمي إلى ١٩٠ فئة ضريبية تنتج في ٢٨ بلداً أفريقياً أقل نمواً من الرسوم الجمركية وبلغت قيمة البضائع التي تمتعت بهذه السياسة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٦.

في السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الصيني نمواً مستمراً، فازدادت قوة الصين الاقتصادية تدريجياً، مما خلق شروطاً ملائمة لاتجاه الشركات الصينية إلى العالم وتشجع الحكومة الصينية أنواعاً مختلفة من الشركات الصينية ذات القوة والسمعة الطيبة والتفوق النسبي على الاستثمار وإقامة المشروعات في أفريقيا وحتي نهاية ٢٠٠٦، بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا ٧ر١١ مليار دولار تنتشر مشروعاته في ٤٩ بلداً أفريقيا في قطاعات التجارة والتصنيع والإنتاج

وتطوير الموارد والمواصلات والنقل والزراعة وتطوير المنتجات الزراعية دفعت الاستثمارات الصينية في أفريقيا التنمية الاقتصادية في دول القارة، وزادت فرص العمل المحلية، ووفرت التكنولوجيا الملائمة للدول الأفريقية، وعززت قدرات الدول الأفريقية على البناء الذاتي ، ورفع مستوى حياة االسكان المحليين، فلقيت ترحيباً عاماً.

تشجع الحكومة الصينية دائماً وتوجه الشركات الصينية المتعددة على التعاون مع الدول الأفريقية في بناء المشروعات الهندسية بمجموعات التكنولوجيا الناضجة وتجارب الإدارة المتقدمة وتشمل المشروعات الأفريقية التي تنفذها الصين قطاعات بناء المساكن والبتروكيماويات والكهرباء والمواصلات والنقل والاتصالات والري والتعدين والسكة الحديد وغيرها من قطاعات الاقتصاد القومي في البلدان الأفريقية ؛ وقدمت الصين التقنيين والإداريين للبناء الاقتصادي الأفريقي، وساعدت الدول الأفريقية في رفع قدرتها على التنمية المستقلة في بنائها الاقتصادي ومنذ عام ٢٠٠٠ بنت الشركات الصينية أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر من الطرق العامة، وأكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية، و٨ محطات كبيرة ومتوسطة لتوليد الكهرباء ولم تقدم الشركات الصينية المشروعات الممتازة النوعية فحسب، بل خفضت تكلفة المشروعات،وزادت فرص العمل، ودفعت التنمية

الاقتصادية المحلية، مما حظي بثناء عاطر من الدول الأفريقية حكومات وشعوبا.

إن مساعدة الصين الاقتصادية لأفريقيا صادقة ولا تحركها أطماع، ولم تتضمن أي شرط سياسي، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وعلي مدي أكثر من خمسين سنة، نفذت الصين أكثر من ٨٠٠ مشروع مساعدة اقتصادية في أفريقيا، منها ١٣٧ مشروعاً زراعياً، ١٣٣ مشروع منشآت تحتية، ١٩ مدرسة، ٣٨ مستشفى، استادات وملاعب رياضية تسع ٧٦٠ ألف مقعد؛ وبعثت الصين نحو ١٦ ألفاً من العاملين في الحقل الطبي إلى أفريقيا وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، أعفت الصين ديوناً عن الدول الأفريقية تبلغ ٩ر١٠ مليار يوان صيني، ودربت ١٥ ألف شخص فى الدول الأفريقية وانطلقت المساعدات الصينية من حاجة الدول الأفريقية وشعوبها، وحددت ونفذت بالتشاور الودي وأسهمت هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ورفع مستوى التنمية الاجتماعية وزيادة الإيرادات الضريبة ورفع نسبة التوظيف، لذلك لقيت ترحيباً حاراً من قبل حكومات وشعوب الدول الأفريقية.

ومن أجل مزيد من ترسيخ وتطوير علاقات التعاون الودي الصيني الأفريقي القائمة، وتعزيز التعاون بين الجنوب- الجنوب، ودفع إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي معقول وعادل جديد، أقامت الصين

وأفريقيا منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام ٢٠٠٠، فدخلت العلاقات الصينية الأفريقية مرحلة جديدة من تاريخ تطورها ومن أجل إبراز خاصية المنتدى المتجسد في شعار الاتجاه الي العمل والاهتمام بالتطبيق العملي، ومساعدة الدول الأفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة، طرحت حكومة الصين سلسلة من الإجراءات الهامة الهادفة إلى تعزيز التعاون الصيني الأفريقي في المؤتمر الوزاري الأول والثاني، مثل إعفاء الديون والرسوم الجمركية والتدريب وغيرها وفي نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ظل اهتمام دولي غير مسبوق، انعقد مؤتمر القمة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي ومؤتمره الوزاري الثالث في بكين واعتبر أكبر نشاط دبلوماسي حجماً وأعلاه مستوى وأكثره حضوراً من حيث عدد قادة ورؤساء الدول المشاركين يُقام في جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها عام ١٩٤٩حيث حضره ٣٥ رئيساً أفريقياً و٦ رؤساء وزراء ونائب رئيس دولة و٦ مندوبين رفيعي المستوى؛ كما حضره أكثر من ٢٠٠ وزير وممثلوا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية، وتجاوز عدد المندوبين المحليين والأجانب ٥٠٠٠.

وأضفي نجاح مؤتمر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي حيوية جديدة علي تطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الأفريقية وطرح الرئيس الصيني هو جين تاو أثناء المؤتمر،

نيابة عن الحكومة الصينية، ٨ إجراءات عملية، وطرح رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو هدف بلوغ قيمة التجارة الصينية الأفريقية ١٠ تريليونات دولار أمريكي عام ٢٠١٠، مما أوضح اتجاه تطور علاقات الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين والدول الأفريقية، ورسم خريطة التعاون العملي بين الطرفين خلال السنوات الثلاث القادمة وزار الرئيس الصيني هو جين تاو ثماني دول أفريقية في بداية عام ٢٠٠٧، وكانت جولته الأفريقية جولة صداقة وزيادة تعاون دفعت بقوة تطبيق الإجراءات الثمانية المشار إليها.

ملامح جديدة للعلاقات الصينية الأفريقية

بعد صداقة استمرت لعقود وتسليط الضوء على الدعم السياسي منذ البداية، يتميز التعاون بين الصين والدول الأفريقية الآن بالتركيز على قدرة القارة على التنمية الذاتية حيث قال الأستاذ تشى جيان هوا من جامعة الشؤون الخارجية الصينية كشف التعاون الصيني - الأفريقي عن سمات جديدة في القرن الجديد، تتضمن تحولاً إلى التعاون الاقتصادي وتأكيد على المنفعة المشتركة وتركيزاً على تقوية قدرة القارة على التنمية المستقلة .

وقد تبادلت الصين والدول الأفريقية وهما يقومان بمهمة مشتركة لتحقيق الاستقلال الوطنى المساندة السياسية فيما بينهما بعد الحرب العالمية الثانية وفي وقت لاحق، قادتهما المهمة المشتركة لتحقيق

الازدهار الوطني إلى تشكيل علاقات اقتصادية أقوى وقد عززت الصين والدول الأفريقية تعاونهما بعد إقامة منتدى التعاون الصيني - الأفريقي في ٢٠٠٠،والذي أصبح منبراً هاماً للحوار الجماعي وأداة فعالة للتعاون العملي بين الصين وأفريقيا.

وارتفعت التجارة الثنائية إلى ١٦٦,٣ مليار دولار امريكي في ٢٠١١ من ١٢ مليون دولار في الخمسينات من القرن الماضي، بما يجعل الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا في ثلاث سنوات متتالية وعلاوة على التجارة، كرست الصين جهودها لتعزيز التنمية الذاتية للقارة، حيث سيتطلب الاقتصادان الصينى والافريقى تنمية دائمة في مواجهة الوضع الاقتصادي العالمي المعقد في القرن الجديد.

ومن بين أهم إسهامات الصين تدريبها لعدد كبير من الفنيين وفقاً لما قال وأظهرت بيانات من وزارة التجارة أن الصين دربت أكثر من ١٥ ألف أفريقي في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩.

وتعهد رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو بتدريب ٢٠ ألف أفريقي في الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٢ ،وذلك خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي المنعقد في ٢٠٠٩.

وكانت خطة من ثمانى نقاط أعلنت في المنتدى، وألقت الضوء على الشراكة الصينية - الأفريقية في معالجة التغير المناخي والتعاون في العلوم والتكنولوجيا، قد أكدت على جهود الصين لتعزيز التنمية الذاتية

لأفريقيا ومساعدة القارة في تحقيق نمو دائم ومع ذلك، فإن ازدهار العلاقات الصينية ـ الأفريقية قد أغرى بانتقاد الصين تحت مزاعم سلب موارد القارة وقال خه ون بينج الباحث في الدراسات الأفريقية في الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية قم برحلة إلى الدول الأفريقية وسترى وستشعر بنفسك، وستفهم أن رؤية معظم المواطنين الأفارقة للتعاون الصيني ـ الأفريقي هى أن تنمية الصين ستجلب فرصاً أفضل وخلافا لاستغلال القوى الغربية لأفريقيا خلال القرن الماضي، ركزت الصين بالتساوى على بناء التنمية الاساسية المحلية واستثمرت بقوة في القارة فى مجالات مثل السكك الحديدية والطرق السريعة، وذلك بحسب وقال تشي أن الصين تبنت أيضاً سلسلة إجراءات لتسهيل التعاون النافع للجانبين، تشمل التوسع فى واردات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في أفريقيا والغاء التعريفات على الصادرات الأفريقية وزيادة المساعدة والاستثمار في أفريقيا شهدت الصين في ٢٠١١ عجزاً تجارياً قياسياً بقيمة ٢٠.١ مليار دولار مع الدول الأفريقية وارتفع الاستثمار المباشر للصين في أفريقيا من ٢١٠ مليون دولار في ٢٠٠٠ إلى ١.٤٤ مليار دولار في ٢٠٠٩ كما صمد التعاون الصيني والأفريقي أمام عاصفة الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٨، التي إدت إلى انخفاض في التجارة والاستثمار من الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من الاضطراب السياسي في شمال أفريقيا والهبوط

الاقتصادي العالمي المتواصل، استمرت تجارة الصين قوية مع ست دول فى شمال أفريقيا، حيث ارتفعت التجارة مع السودان ومصر في العام الماضي بنسبة ٣٤ في المائة و٢٧ في المائة عن العام الماضي على التوالي والجهود التي كرستها الصين للتخلص من الفقر والتنمية في أفريقيا هي أسباب صمود العلاقات الصينية - الأفريقية لاختبار الزمن،والاقتصادين الصينى والافريقى المتكاملين أرسيا أساساً لشراكتهما.

الصين وأفريقيا وتحولات النظام العالمي

أدي النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين علي مدي ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن، إلي بروز توقعات متزايدة منذ منتصف التسعينيات بأن الصين علي وشك أن تصبح دولة كبري مؤثرة في النظام الدولي، بل وإمكانية أن تتحول الصين إلي قوة عظمي قادرة علي تحدي الولايات المتحدة وإزاحتها عن مكانة القوة العظمي الوحيدة علي الساحة الدولية ومع بداية الألفية الثالثة، ازدادت هذه التوقعات، وكثرت الأحاديث عن إمكانية أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرناً صينياً بالكامل وتستحوذ هذه المسألة علي حيز رئيسي في العلاقات بين الصين وأفريقيا، حيث تمثل هذه العلاقات جزءاً من رؤية كل طرف للوضع الراهن لهيكل النظام العالمي وللتطورات الهامة الجارية فيه فعلي الجانب الصيني، تعتبر سياسة الانفتاح النشطة تجاه أفريقيا جزءاً من محاولات

الصين الرامية لتعزيز مكانتها علي الساحة الدولية، بل ان بعض التحليلات الغربية تذهب إلي أن الغرض الحقيقي غير المعلن للصين من وراء تنشيط علاقاتها مع أفريقيا هو إعادة رسم الخريطة الاستراتيجية العالمية من خلال تشكيل روابط سياسية أوثق بين الجانبين وبالمثل، فإن الكثير من الدول الأفريقية تعطي اهتماماً كبيراً للدور المتزايد للصين علي الساحة الدولية، وتنظر لذلك باعتباره عنصر توازن مهماً في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية، إلا أن كثيراً من المواقف الأفريقية في هذا الصدد ليست نتاجاً لرؤية مدروسة لتطورات النظام الدولي، بقدر ما هى أقرب إلي رد فعل انفعالي إزاء التجاهل والمعاملة المهينة التي يتعامل بها الغرب مع أفريقيا وعلي مستوي الممارسة الواقعية، حرص الجانبان الصيني والأفريقي علي تأكيد المعاني السالفة الذكر في العديد من اللقاءات المشتركة ففي افتتاح لقاء قمة صيني أفريقي في عام ٢٠٠٠ طالب الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين بإقامة نظام دولي عادل وعقلاني، وانتقد سياسات القوة والهيمنة التي تهدد سيادة وأمن الدول النامية، وتزيد من تدهور الصراعات الاجتماعية بها، مع التشديد علي أهمية احترام السيادة الوطنية لكافة الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

ويثير ما سبق مشكلة جوهرية تتعلق بما إذا كان من الممكن للصين أن تمثل بديلاً موثوقاً لأفريقيا، سياسياً واقتصادياً، وذلك في ظل التجاهل

الأمريكي والأوروبي الملموس للقارة الأفريقية الواقع أن السياسة الصينية شهدت انفتاحاً واسعاً علي أفريقيا خلال السنوات العشر الماضية، وأيضا علي أقاليم ومناطق أخري عديدة في العالم، وذلك بعد أن كانت هذه السياسة تتهم في السابق بأنها لا تحتفظ بمصالح حيوية خارج القارة الآسيوية، وهو وضع تغير كثيراً في الوقت الحالي، مما يمثل تحولاً كبيراً وبالغ الأهمية في السياسة الصينية.

ولكن ما سبق لا ينفي أن هناك العديد من العوامل التي ما زالت تحد من قدرة الصين علي أن تصبح قوة عظمي علي الساحة الدولية، أبرزها أن الصين ما زالت أقل بكثير من الولايات المتحدة وبعض القوي الكبري الأخري في العديد من مؤشرات القوة الشاملة، خاصة إجمالي الناتج المحلي وقدرات التطوير التكنولوجي وعناصر القوة العسكرية وغيرها، مما يعني أن الصين ما زالت بعيدة عن منافسة الولايات المتحدة علي المكانة والدور في الشئون الدولية ويرتبط بما سبق أن الصين ما زالت حتي الآن عاجزة عن تطوير أدائها السياسي والدبلوماسي بصورة تجعلها قوة عظمي حقيقية عبر التصدي الفعال للقضايا والمشكلات الدولية، خاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين، ناهيك عن أن امتلاك دولة ما لمقومات قوة اقتصادية وعسكرية جبارة لا يعني ببساطة أنها أصبحت قوة عظمي علي الساحة الدولية، وإنما التحدي الجوهري يتمثل في قدرة تلك الدولة علي تحويل هذه القوة إلي نفوذ حقيقي، ويُختبر هذا

النفوذ حينما تتصدي الدولة لقضايا دولية كبري، وما إذا كانت سوف تنجح أو تفشل في إقناع أو إجبار الدول الأخري المعنية بقبول طروحاتها بشأن تلك القضايا، وهي مسألة تبدو الصين بعيدة عنها حتي الآن، بحكم أنها ما زالت عاجزة أو عازفة عن القيام بدور عالمي أوسع وفي الوقت نفسه، فإن الصين تعاني من مشكلات داخلية عديدة، سواء بسبب مشكلات الأقليات أو المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخري، علاوة علي مشكلة التباين الشديد ما بين النمو الاقتصادي والركود السياسي الذي تعاني منه فالصين تطبق المفاهيم الرأسمالية في المجال الاقتصادي ، ولكنها ما زالت تتبني نظام الحزب الواحد، وتمتنع عن قبول المبادئ الليبرالية التعددية في تطوير نظامها السياسي، مما يخلق حالة من التناقض الصارخ،وهي حالة لها انعكاسات سلبية علي الأداء الاقتصادي، وعلي قدرة الدولة علي تعزيز مكانتها علي الساحة الدولية ويشير ما سبق إلي أن أقصي ما يمكن للصين أن تقدمه لأفريقيا هو ما يجري الآن بالفعل، دون وجود إمكانية كبيرة لتطويره إلي آفاق أكبر وأرحب في المستقبل، ما لم تطرأ تحولات كبري علي الساحة الدولية وحتي ما تقدمه الصين الآن لأفريقيا يحتاج لتعديلات عديدة لضمان المصالح الأفريقية، ولتحقيق قدر أكبر من التوازن في علاقات التبادل التجاري بين الجانبين، إذ لا يعقل أن تنتقد الصين النموذج الغربي بينما هي تطبقه بالكامل في علاقاتها المختلفة مع الدول الأفريقية، والتي تستأثر فيها الصين بنصيب

الأسد من المكاسب، وتتسبب وارداتها الأرخص والأجود نسبياً في تدمير الهياكل الصناعية المحدودة في العديد من الدول الأفريقية.

هل يمكن للصين أن تقود العالم؟

في الواقع، يصعب علينا الإجابة على مثل هذا السؤال في اللحظة الراهنة، فلو حاولنا الإعتماد على ترتيب المكانة الصينية في القطاعات المختلفة على سلم القوى الدولي بقياس ١٩ متغيراً سنجد من متغيرات القوة العسكرية والإقتصادية والإجتماعية أن الصين تحتل :

- المرتبة الخامسة في القوة الإقتصادية العالمية
- المرتبة الرابعة في القوة العسكرية
- والمرتبة السابعة في القوة الإجتماعية

وبناء على ماسبق، فالصين غير مؤهلة اليوم لأن تقود العالم، فحسب المفكر الإنجليزي بول كينيدي فالقوى الكبرى كي تقوم وتستمر تحتاج إلى عنصرين هما: القوة والثروة، فالأولى تحمي الثانية والثانية تنفق على الأولى وعندما يضيع التوازن بين الإثنين، تسقط الإمبراطورية، لذلك تسعى الصين إلى الثروة لتنفق على القوة،علما أن مصدر ثروتها الأساسي هو حتى الآن السوق الأمريكية،لذلك فهي لاتطرح نفسها كقوة عالمية وإنما تسعى إلى تعظيم قدراتها،وهنا تظهر أهمية التوازن بين المقدرات والدور وهي مقدرات ينبغي التركيز عليها حينما نحاول صياغة دور ما.

الصين وأفريقيا والتطلع إلى القرن ال ٢١

شهد شهر مارس عام ١٩٩٨ رحلة تاريخية قام بها رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون زار خلالها عدداً من الدول الأفريقية مصطحبا معه عدداً كبيراً من مساعديه ورجال الأعمال والاقتصاد الأمريكيين فى محاولة وصفت بأنها بمثابة تدشين سياسة أمريكية جديدة فى القارة تقوم على أساس المشاركة الاقتصادية، ولم يكن عجيباً أن تثير تلك الخطوات الأمريكية القلق فى نفوس الدول الأوروبية ذات المصالح التقليدية القديمة فى القارة بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص التى بدأت هى الأخرى فى تثبيت ما تبقى لها من نفوذ داخل مناطق مصالحها التاريخية التقليدية حدث ما سبق فى الوقت الذى تحركت فيه العديد من الدول نحو القارة الأفريقية مدفوعة برغبتها فى الاستفادة من أسواق القارة الضخمة ومن مواردها الطبيعية والأيدى العاملة الرخيصة وكانت جمهورية الصين الشعبية فى مقدمة تلك الدول خاصة وان اهتمامها بأفريقيا أمر ليس بجديد فقد كانت إحدى الدول التى فرضت وجودها وطابعها الخاص فى القارة أثناء الحرب الباردة خاصة وأن سياساتها كانت فى بعض المراحل تناوئ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة٠

تعتبر موجة الصراعات ضد القوى الاستعمارية والرغبة فى التحرر التى انطلقت فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية بدءاً من

الخمسينيات هى الركيزة الأساسية التى اتخذت منها العلاقات الصينية الأفريقية نقطة انطلاق لها فعلى الرغم من العائق الجغرافى بين الصين وأفريقيا والمتمثل فى بعد المسافة فان عقد الخمسينيات قد شهد توحدا فى أهداف الطرفين،فالصين الشعبية الوليدة منذ عام ١٩٤٩ كانت تدرك تماماً أنها لا تحظى بعلاقات جيدة مع العالم الغربى والولايات المتحدة لم تكن تعترف بها فى ذلك الوقت كما كانت فى حاجة شديدة إلى تحقيق هدفين رئيسيين:الانضمام إلى المجتمع الدولى - والقيام بدور رائد فيه استناداً إلى حجمها الجغرافى وتعداد سكانها الضخم وهو أمر لم يكن تحقيقه ممكناً من خلال القنوات الشرعية فى ظل الاعتراضات الأمريكية المؤيدة لتايوان لفرموزا المستمرة على انضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن كوريث شرعى لجمهورية الصين قبل ١٩٤٩ نشر الاتجاه الأيديولوجى الذى تتبناه الصين الشعبية فى أكبر عدد من دول العالم فى إطار السياسة العالمية التى انتهجتها القيادة الصينية وكنتيجة مباشرة لما سلف اتخذ الاهتمام بالعالم الثالث فى السياسة الخارجية الصينية المرتبة التالية مباشرة للعلاقات مع القوتين العظميين حيث اعتبرت القيادة السياسية فى الصين أن دول العالم الثالث بشكل عام والدول الأفريقية على وجه الخصوص ماهى إلا قوة كبرى فى العلاقات الدولية بإمكان الصين استخدامها لمصلحتها فى إطار صراعها ضد الغرب والاتحاد السوفيتى فى وقت لاحق وقد جاء هذا الاتجاه انطلاقا

من الركائز الأساسية لإيديولوجية السياسة الخارجية الصينية التى تضمنت الاعتقاد بحتمية الصراع والمواجهة بشتى أشكالها سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو أيديولوجية والوقوف فى وجه الإمبريالية والتصميم على نشر الشيوعية فى أنحاء العالم انطلاقا من النموذج الصينى الذى كان يتخذ من المبادئ الماوية أساساً له وكان من أهم تلك المبادئ الرد بمرونة مع التمسك بالمبادئ الأصيلة اتخذت السياسة الخارجية للصين الشعبية فى القارة الأفريقية مستويين متضادين:

المستوى الرسمى:

حاولت الصين التقرب من غالبية الدول الأفريقية المستقلة حديثاً التى كان أغلبها كارها لتجربة الاستعمار الغربى من خلال استخدام أدوات السياسة الخارجية التالية:

الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات العلمية والتكنولوجية المتمثلة فى برامج المساعدات الفنية .

مستوى غير رسمى:

حيث اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى تبنى أدوات رمزية متمثلة فى استخدام الأدوات الدعائية والإيديولوجية فى المقام الأول لدعم بعض الحركات المعارضة للأنظمة الرسمية المحافظة فى بعض الدول الأفريقية وتقديم الفكر الإيديولوجى الثورى لها وقد مرت العلاقات الصينية بدول العالم الثالث بشكل عام وبالدول الأفريقية على وجه

الخصوص بعدة مراحل شابها المد والجذر فى العلاقات مع هذه الدول وكانت كما يلى:

١ ـ المرحلة الأولى التى بدأت فى منتصف الخمسينيات وتحديدا منذ مشاركة الصين الشعبية فى مؤتمر الدول الأفريقية الآسيوية بباندونج عام ١٩٥٥ حيث كان بداية الاقتراب الصينى من دول العالم الثالث بشكل عام وأفريقيا على وجه الخصوص.

٢ ـ المرحلة الثانية التى بدأت فى عقد الستينيات اتجهت الصين إلى تشجيع الحرية والثورة العالمية .

٣ ـ وجاءت المرحلة الثالثة فى السبعينيات حيث برزت نظرية العوالم الثلاثة

ـ على يد الزعيم الصينى دينج زياو بينج وتحديداً عام ١٩٧٤واتجاه الصين إلى تأييد ـ نظام اقتصادى عالمى جديد ـ والتخلى عن العزلة التى فرضت عليها أثناء الثورة الثقافية أما فى الثمانينيات فقد تمسكت الصين بمبادئ التعايش السلمى على الرغم من تدشين العلاقات الصينية الأفريقية الرسمية فى عام ١٩٥٦ وكانت مصر هى أول دولة أفريقية تقيم علاقة رسمية مع الصين وتزايد التقارب باطراد خلال السنوات التالية،ففى النصف الثانى من عقد الستينيات قد شهد تراجعاً ملموساً فى تلك العلاقات فى وقت تزامن مع بداية الثورة الثقافية فى الصين حينما اهتم الصينى بالتعامل من خلال الأدوات الرمزية والعسكرية مع

المستوى غير الرسمى فى تحرك مضاد لرغبات وتوجهات حكومات الدول التى طبقت فيها تلك الأدوات ومن ثم كان التراجع فى العلاقات بين عدد من الدول الأفريقية والصين فى ظل توجهات السياسة الصينية الخارجية التى اتسمت بالتشدد الذى وصل إلى حد التطرف قبل وقت قصير وخلال السنوات الأولى من الثورة الثقافية ١٩٦٥ ففى الفترة السابقة على الثورة الثقافية وفرت الصين دعماً معنوياً ومادياً للثورات ولحروب التحرر الوطنى وقدمت الصين خلال تلك الفترة مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية فى بعض الأحيان وكان توجيه تلك المساعدات إلى بعض الدول والحكومات فى أحيان وإلى جبهات ثورية مضادة لحكومات أفريقية محافظة فى أحيان أخرى وعندها بدأت بعض الدول الأفريقية فى تجميد أو قطع علاقاتها مع الصين فعلى سبيل المثال لا الحصر طردت مالى القائم بالأعمال الصينى ١٩٦٧وقطعت كينيا العلاقات ١٩٦٧ قبل أن تعود ثانية عام ١٩٧١ وقطعت غانا علاقاتها بالصين ١٩٦٦ إلا أن علاقات الصين الخارجية مع دول العالم الثالث وأفريقيا عادت إلى التحسن عقب تولى شوان لاى أمر السياسة الخارجية الصينية وأعادت بعض الدول الأفريقية علاقاتها مع الصين فى الوقت الذى اقدمت فيه دول أخرى على إقامة علاقات لأول مرة مثل سيراليون وأثيوبيا والكاميرون بحلول عام ١٩٧١ أثبتت العلاقات الصينية الأفريقية نجاحاً كبيراً عندما حققت انتصارها التاريخى فى الأمم المتحدة

على الولايات المتحدة وتايوان عقب التصويت لصالح انضمام الصين الشعبية إلى المنظمة الدولية ولمجلس الأمن بدلاً من تايوان وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام ١٩٤٩ كان لأفريقيا دور رئيسى فى هذا الحدث التاريخى حيث صوتت ٢٦ دولة أفريقية لصالح الصين الشعبية أى ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة وكان نجاح الصين فى جذب الأصوات الأفريقية راجعاً إلى تخليها منذ بداية السبعينيات عن سياساتها الخارجية الراديكالية واكتفائها إلى حد كبير بعلاقاتها الرسمية مع الدول دون التعامل مع الحركات الثورية المعارضة لبعض نظم الحكم المحافظة فى القارة وكان لتركيز السياسة الخارجية الصينية على استخدام الأدوات الاقتصادية والأدوات العلمية والتكنولوجية من خلال تقديم المعونات الفنية بالإضافة للمساعدات العسكرية،دور كبير فى التقارب الصينى الأفريقى خلال عقد السبعينيات الذى شهد العديد من المشروعات الصينية الكبرى فى القارة وكان من اشهرها خط التان زام الحديدى الموصل بين زامبيا وتنزانيا والذى قدرت تكاليفه ب ٤١٢ مليون دولار فى ذلك الوقت تسددها زامبيا وتنزانيا على ٣٠ عاماً بعد فترة سماح ومن الجدير بالذكر أن المساعدات العسكرية التى قدمتها الصين إلى بعض الدول الأفريقية فى تلك الفترة كانت فى جانب منها محاولة من الصين لدعم سياساتها المناوئة للاتحاد السوفيتى فى السبعينيات ويمكن اتخاذ الصراع فى أنجولا كمثل واضح على هذا التوجه فعندما تمكنت

الحركة الشعبية لتحرير أنجولا التى تحظى بتأييد سوفيتى من الانفراد بالسلطة عام ١٩٧٥ قدمت الصين دعما عسكريا لخصوم الحركة مثل الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا وزائير إلا أن الدعم العسكرى الصينى تقلص بعد فترة قصيرة عندما اتسعت المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحلفائهما فى تلك المنطقة وخلال عقد الثمانينيات التزمت الصين إلى حد كبير بأن تكون علاقاتها مع الدول على المستوى الرسمى بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو اتجاهاتها الإيديولوجية وأصبح الالتزام بمبادئ التعايش السلمى هو أساس السياسة الخارجية الصينية فى العالم الثالث بوجه عام وفى أفريقيا على وجه الخصوص وعقب نهاية الحرب الباردة بدا من الواضح أن الصين تطبق تجربة إصلاح اقتصادى ذات طابع خاص وانها تريد لتجربتها النجاح وسط عالم يتجه إلى أن يكون أحادى القطب وفى سبيلها للمحافظة على والتطوير من موقعها على صعيد السياسة العالمية اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى تدعيم علاقاتها بدول العالم الثالث والدول الأفريقية على وجه الخصوص وذلك فى الوقت الذى حسنت فيه من علاقاتها بروسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتى السابق) إلى الدرجة التى بات معها التفكير فى إقامة تحالف استراتيجى بينهما بالإضافة إلى الهند أمراً قابلا للتناول وإن كانت السياسة الخارجية الصينية الحالية مالت إلى البعد عن التحالفات العسكرية مع القوى الكبرى حتى الآن فى الوقت الذى تحاول

أن تحافظ فيه على وتطور من علاقاتها مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالجوانب التجارية وكان اتجاه الصين للعودة بقوة إلى أفريقيا فى ثوب جديد أمراً حتميا خاصة أن التواجد الصينى السابق فى القارة قد ترك انطباعاً جيداً لدى العديد من دولها فى ظل ما قدمته الصين من مساعدات سخية بشتى أنواعها وفى ظل السياسة الجديدة التى تنتهجها الصين تجاه القارة والتى تقلصت فيها نزعات فرض الإيديولوجيا وزاد فيها الاتجاه إلى العلاقات الحكومية الحكومية مع الابتعاد عن تأييد ودعم الصراعات والحركات الثورية المعارضة وتم إفساح المجال أمام المزيد من العلاقات التجارية والاستثمارية وزادت فرص نجاح السياسات الخارجية للصين فى القارة وقد عبرت كلمات جيانج زيمين فى فبراير ١٩٩٩عن السياسة الصينية الجديدة فى أفريقيا عندما قال:

إننا نحبذ أن تتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية،والحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية بشان استكشاف واختيار النظام السياسى وأسلوب التنمية الذى يتلاءم مع ظروفها الوطنية، أما نائب رئيس الجمهورية الصينى فقد كان أكثر وضوحاً عندما صرح فى يناير الماضى أن الصين ستتمسك دوماً بمبادئ التعايش السلمى والاحترام تجاه النظم السياسية الأفريقية وأشار إلى دعم بلاده للدول الأفريقية الرامية إلى المحافظة على استقلالها بالإضافة لدعم كافة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلى للدول

الأفريقية ووحدتها وتجديدها لاقتصادها الوطنى وصرح بأن الصين تدعم محاولات الدول الأفريقية لتقوية اتحادها وتعاونها لمواجهة التدخلات الخارجية وحل نزاعاتها سلمياً من خلال المشاورات.

وتبنت الصين فى التسعينيات وتحديداً فى النصف الثانى من هذا العقد سياسة محددة تجاه القارة الأفريقية ترتكز على المصالح العامة والاستراتيجية الطويلة المدى لكلا الطرفين ومن ثم كانت زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين إلى أفريقيا عام ١٩٩٦ بمثابة بداية إرساء التوجهات الصينية الجديدة تجاه القارة خلال القرن ال٢١ فقد طرح زيمين عرضه الخاص بشأن علاقات صينية أفريقية متقدمة، ثابتة، طويلة الأمد،تعاونية،تتميز بالموضوعية،وذات توجه إلى القرن ال ٢١ أدى العرض الذى قدمه زيمين إلى تهيئة مسرح العلاقات الصينية الأفريقية لمزيد من النمو كما حظى بقبول كبير لدى دول القارة وهو ما تبلور فى اتجاه عدد من الدول الأفريقية إلى استعادة أو إقامة علاقات مع الصين ومن ثم تقليص أو قطع العلاقات مع تايوان مثل النيجر،جمهورية أفريقيا الوسطى،غينيا بيساو،وجنوب أفريقيا وهى عملاق اقتصادى أفريقى حرصت الصين على إقامة علاقات معه فسرعان ما أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة تستعد للتعاون مع أفريقيا على نطاق واسع فقبل أيام قليلة من الزيارة التى قام بها كلينتون إلى القارة عام ١٩٩٨ اقر مجلس النواب الأمريكى سياسة الولايات المتحدة الجديدة

تجاه القارة والتى حملت شعار ـ التحول من المعونة إلى التجارة ـ وذلك من خلال خطوات من أبرزها إلغاء وتقليص قيمة التعريفات المفروضة على غالبية الواردات الأمريكية من أفريقيا ومن هذا المنطلق وضعت الصين خططها للانتشار وتنشيط التعاون مع القارة وتتلخص المجالات الجديدة والمستقبلية ذات الأولوية فى التعاون الصينى الأفريقى فى: الاقتصاد والتجارة،التكنولوجيا،المعدات،التعاون فى مجال استغلال الموارد الطبيعية وتتلخص الرؤية الصينية فى التقارب مع أفريقيا خلال النصف الثانى من أخر عقود القرن ال ٢٠ فى حالة التعجيل بالتعدد القطبي وعولمة الاقتصاد فإن الصين تأمل أن تكون قد أقامت روابط ثابتة وتعاوناً شاملاً من خلال سياساتها الخارجية الممتدة مع أفريقيا من أجل تعميق التعاون الصينى الأفريقى اتخذت السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة عدة محاور: ـ

ـ التقارب من خلال الزيارات عالية المستوى ٠

ـ التقارب التجارى والاقتصادى ٠

ـ التقارب من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية ٠

ـ التقارب من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ٠

وتقوم باتخاذ خطوات نحو تنفيذ ما سبق هى :ـ

أ- التقارب من خلال الزيارات عالية المستوى:

حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من الزيارات التى قام بها مسئولون صينيون على مستوى عال هذا بخلاف الحركة المستمرة للمسئولين من المستويات الأدنى، ومن الملاحظ أن تلك الزيارات كانت مخططة تخطيطاً جيداً يرتكز على التواجد الصينى السابق فى منطقة الزيارة أو أهمية الدولة موضع الزيارة لحركة التجارة الصينية المستقبلية فى المنطقة أو لتنشيط حركة التجارة فى حالة الركود فعندما قام جيانج زيمين بزيارته الشهيرة إلى القارة عام ١٩٩٦ قدم خطته بشأن علاقات تعاونية مستقرة ثابتة طويلة الأجل ممتدة إلى القرن ال ٢١ ولم يكن ذلك سوى تدشين لعدد من الزيارات عالية المستوى قام بها مسئولون صينيون إلى القارة فى محاولة لمجاراة تلك الجولات التى يقوم بها نظراؤهم الأمريكيون والأوروبيون وقد شهد العام الحالى منذ بدايته عدداً هاماً من الزيارات الصينية إلى القارة الأفريقية وهى الزيارات التى يتوقع أن تؤدى نتائجها إلى التوسع فى إقامة جسور للوجود الصينى فى القارة ففى شهر يناير ٢٠١٣ قام وزير الخارجية الصينى بزيارة ٥ دول أفريقية بهدف تدعيم التعاون مع ـ الأصدقاء القدامى ـ فى القارة وكانت الدول هى: مصر، كينيا، أوغندا، تنزانيا، زامبيا تزامنت الزيارة سالفة الذكر مع زيارة أخرى فى ذات الشهر قام بها نائب رئيس الجمهورية الصينى إلى ٤ دول أفريقية كان هدفها تحقيق المزيد من النمو فى

العلاقات الأفريقية الصينية وشملت الزيارة: مدغشقر، غانا، كوت ديفوار، جنوب أفريقيا وأسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وفى مجال التعاون التكنولوجى تزامنت الزيارات سالفة الذكر مع زيارة أخرى قام بها رئيس اللجنة الدائمة بالحزب الشيوعى الصينى إلى القارة وشملت عدة دول ٠

(ب)التقارب التجارى والاقتصادى:

فتشير الإحصائيات إلى تنامى التعاون الصينى الأفريقى على أرض القارة حيث يعتقد وزير التجارة الخارجية الصينى ونائب مبعوث الصين الدائم لدى الأمم المتحدة أن عام ١٩٩٧قد شهد استكمال الصين لـ٧٠٠ مشروع على أرض القارة ضمن المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة وذلك فى الوقت الذى أشارت فيه الإحصائيات الخاصة بالجمارك الصينية إلى أن حجم التجارة الصينية الأفريقية فى الفترة من يناير إلى نوفمبر عام ١٩٩٨ تقدر بخمسة مليارات دولار وهو الأمر الذى علقت عليه وسائل الإعلام الصينية نقلا عن المسئولين بقولها: مع تقدم فى حركة التعدد القطبي على مستوى العالم فان المزيد من النمو فى التعاون الصينى الأفريقى لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب (تعتبر الصين نفسها من الدول النامية) بل ستشكل نظاماً عالمياً جديداً ويشير المحللون الصينيون إلى أن التجارة الصينية الأفريقية قد

نمت باطراد خلال السنوات القليلة الماضية حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجارى إلى ٤٠.٦ %فى عام ١٩٩٧ بقيمة تقدر بـ ٥.٦٧ مليار دولار وهى قيمة تتجاوز تلك التى تحققت فى عام ١٩٩٠ بـ ٦ مرات وقد شهد النصف الأول من عام ١٩٩٨ وحده نمواً فى مجال التبادل التجارى الصينى الأفريقى يقدر بـ ١٢ % (٢.٨٦مليار دولار) أما أهم ما فى التوجهات التجارية الصينية تجاه القارة الأفريقية فهو إقدام الصين على إقامة مشروعات لإنتاج أجهزة التليفزيون، تكييف الهواء، الثلاجات، الغسالات، ماكينات النسيج فوق أرض القارة لتحقيق أقصى استفادة من أسواق التصدير فيما يعتبر أحدث الخطوات الصينية فى مجال دفع النمو الاقتصادى،ومن المؤكد أن هذا التحرك الصينى الأخير قد أثار قلق متخذى القرار فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ففى حالة تخفيض أو إلغاء التعريفات المفروضة على وارداتهما من القارة الأفريقية ستحقق الصين أرباحا مذهلة من خلال مصانعها الموجودة فى القارة الأفريقية .

(ج) التقارب من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية: ففى النصف الأول من عقد التسعينيات شهدت سياسة تقديم القروض بلا فوائد تراجعاً كبيراً إلا أن هذا لم يقف عائقاً أمام تزايد تقديم الصين لقروض ميسرة إلى جهات حكومية أجنبية خلال السنوات الأخيرة فقد أعلنت الصين أنها ستحاول زيادة قروضها المقدمة لجهات حكومية فى الدول الأجنبية وقد

أعلنت وسائل الإعلام الصينية أن حجم القروض المخطط أن يقدمها بنك الصادرات والواردات الصينى لجهات حكومية فى الدول الأجنبية بـ ١٢٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩ وفى شهر مايو الماضى أعلن البنك الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٥ انه قد وقع ٤٢ اتفاقات مع ٢١ دولة نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشأن قروض قدرت ب ٢٩٧.٦ مليون دولار،كما شهد عام ١٩٩٨ وحده توقيع ١٦ اتفاقاً قدرت قيمتها بـ ٩٨مليون دولار ومن المعروف أن تلك القروض توجه تحت إشراف صينى إلى مجالات عديدة منها إنتاج الأخشاب،التعدين،تجميع السيارات،صناعات النسيج ويلعب ممثلوا البنك المنتشرون فى شرق وغرب ووسط وجنوب أفريقيا دوراً هاماً يتمثل فى إجراء التحريات السابقة على توقيع اتفاقيات منح القروض بالإضافة إلى إدارتها بعد التوقيع وأعلنت الصين أنها ستحاول التوصل إلى سبل جديدة لتدعيم التعاون مع أفريقيا بوجه عام ومع بنك التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الأفريقى بوجه خاص الذى تحتفظ الصين معهما بعلاقات منذ عام ١٩٨٥ إلا أن التعاون قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة للدرجة التى مكنت المسئولين الصينيين من المشاركة فى الاستشارات المالية الخاصة بالصندوق وكانت أنشطة بنك التنمية الأفريقى قد نالت قدراً كبيراً من اهتمام الحكومة الصينية خاصة بعد أن التقى نائب رئيس

الجمهورية الصينى بمدير البنك أثناء زيارة الأول لكوت ديفوار فى شهر يناير ٢٠١٣ ٠

(د)التقارب من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية: حيث أعرب نائب الرئيس الصينى أثناء جولته الأفريقية فى شهر يناير الماضى التزام الصين بضمان مشاركة الدول الأفريقية فى العلاقات الدولية على قدم المساواة مع الدول الأخرى، وقد جاء هذا التصريح فى إطار اتجاهات السياسة الخارجية الصينية التى تتسم بالعالمية وتلتزم بالتأكيد على استمرار العلاقات الصينية الأفريقية الوثيقة وبمناسبة الذكرى الـ ٣٥ لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية حرص رئيس الوزراء الصينى على توجيه رسالة إلى مؤتمر القمة الخاص بالمنظمة حيث جاء فيها: أن على المجتمع الدولى أن يكون أكثر انتباها بشأن تنمية أفريقيا وأن يدعم جهود الدول الأفريقية لتجدد اقتصادها واكتشاف وسائل للتنمية تتماشى مع ظروفهم الوطنية وفى الأمم المتحدة دعت الصين المجتمع الدولى والأمم المتحدة إلى إنشاء مشاركة تنموية من أجل القرن الـ ٢١ مع أفريقيا وأن تتخذ خطوات قوية نحو مساعدة الدول الأفريقية للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى وجاء ذلك من خلال مشاركة الصين فى لقاء خاص ببحث جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد بشأن تنمية أفريقيا

الخلاصة: من المؤكد أن القارة الأفريقية تتعرض لما تعرضت له فى ١٨٨٤ - ١٨٨٥ أثناء مؤتمر برلين عندما تعرضت للتقسيم على يد الدول الأوروبية الكبرى ولكن اليوم تتصارع الدول الكبرى بأسلوب جديد تهدف كل قوة من خلاله إلى السيطرة على أكبر حيز من السوق الأفريقية الواعدة خاصة مع تغير معايير القوة فى نهاية القرن الـ ٢٠ وارتكازها فى جانب كبير منها على الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية ومن المؤكد أن السنوات القادمة ستشهد مؤتمراً مماثلاً لمؤتمر برلين لتقسيم مناطق النفوذ التجارية والاقتصادية على أرض القارة منعاً لتضارب المصالح فيما بين القوى العالمية الكبرى فهل ستتمكن الدول الأفريقية من الاستفادة من هذا التنافس لصالح تنميتها وتقدمها أم أنها ستسقط فريسة للمصالح التجارية والاقتصادية العالمية فى القرن القادم؟ ٠

إنه سؤال ستجيب عنه السنوات القليلة القادمة ٠

المراجع

١ - المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة - وليد عبد الحي ٠
١١ - التغير والإستمرار في السياسات الصينية - حنان قنديل ٠
١٢ - أيهماعالم جديد أم نظام إقليمي جديد؟- إلياس حنا
١٣ - التنين يحرّك ذيله فماذا يفعل النسر؟- عميد دكتور أحمد علو
١٤ - التقدم الصيني في أفريقيا يثير ريبة الغرب- بيترنل خروبن.

١٥- الوجود الصيني في أفريقيا.. منافع وأضرار- جوسوا كورلانتزك
١٦- أفريقيا الوسطى.. استراتيجية فرنسية ورهانات إقليمية- ليموند دبلوماتيك -فنسان مونيه.
١٧- الشرطي الأوروبي يُوسّع منطقة العمليات من المتوسط إلى أفريقيا - رشيد خشانة.
١٨- فرنسا داخل الحرب السرية- يوهان هاري.
١٩- ابحث في فرنسا عن أفريقيا السياسة الجديدة -اندرياس ميلر ٠
٢٠- العسكرية الفرنسية في أفريقيا - اندرو هانسن.
٢١- التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م - الجزء الرابع.
٢٢- تقرير بنك السودان المركزي ٢٠١٠ ، ٢٠١١الخرطوم.
٢٣- جنوب السودان ومشكلات الفقر والتضخم والبطالة- جيلان مجدي ٠
٢٤- الوضع الاقتصادي في الشمال والجنوب بعد الانفصال -عبدالرحيم حمدي.
٢٥- النفط والدماء- الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا - د. نجلاء مرعي.
٢٦- محفزات ومهددات علاقة السودان مع دولة جنوب السودان - د.المعتصم أحمد علي الأمين ٠
٢٧- سيناريوهات محتملة إلي أين سيصل التوتر بين شمال وجنوب السودان- د. بدر حسن شافعي.
٢٨- مفاوضات شطري السودان مبشرة - أحمد يونس ٠